

الجمهورية التونسية

وزارة العدل

محكمة التعقيب

الحمد لله وحده،

القضية عدد 64134

تاريخ القرار 15 ماي 2019

اصدرت محكمة التعقيب القرار الاتي:

بعد الاطلاع على مطلب التعقيب المقدم في 25 ماي 2018 عدد 7065 من الاستاذ م. الل. المحامي لدى التعقيب.

نيابة عن : الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية في شخص ممثله القانوني. مقره بعدد 06 شارع ***

ضد :

م. بن ح. بعدد * نهج الإمام ****. نائبه الاستاذ عبد الر. الم. المحامي لدى التعقيب.

طعنا في القرار الاستئنافي ضمان اجتماعي عدد 84838 الصادر عن المحكمة الابتدائية بتونس بوصفها محكمة استئناف لأحكام قاضي الضمان الاجتماعي الراجعة لها بالنظر بتاريخ 18 أفريل 2018 والقاضي "نهائيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الاصل بإقرار الحكم الابتدائي وإجراء العمل به وحمل المصاريف القانونية على المحكوم عليه. "

وبعد الإطلاع على مستندات التعقيب المبلغة للمعقب ضدهما بواسطة عدل التنفيذ الاستاذ عبد الل. بن س. حسب محضره عدد 25184 بتاريخ 05 جوان 2018.

وعلى نسخة الحكم المطعون فيه وعلى جميع الاجراءات والوثائق المقدمة بتاريخ 12 جوان 2018 حسب مقتضيات الفصل 185 من م م م ت.

وبعد الإطلاع على مذكرة الرد على مستندات التعقيب المقدمة بتاريخ 25 جوان 2018 والرامية الى رفض مطلب التعقيب اصلا.

وبعد الاطلاع على ملحوظات النيابة العمومية لدى هذه المحكمة والرامية الى قبول مطلب التعقيب شكلا ورفضه أصلا.

وبعد الاطلاع على اوراق القضية والمفاوضة بحجرة الشورى صرح بما يلي:

من حيث الشكل:

حيث استوفى مطلب التعقيب جميع اوضاعه وصيغته القانونية طبق احكام الفصل 175 وما بعده من م م م م م مما يتجه معه قبوله من هذه الناحية.

من حيث الاصل:

حيث تفيد وقائع القضية كيفما أوردتها الحكم المنتقد والأوراق التي انبنى عليها قيام المدعي في الأصل المعقب ضده الان لدى قاضي الضمان الاجتماعي بالمحكمة الابتدائية بتونس عارضا انه انتدب للعمل لدى وزارة المالية بصفة عون محاسبة الى تاريخ احواله على التقاعد بتاريخ 2005/09/01 وقد تم احداث منحة المراقبة والاستخلاص بموجب الامر عدد 3399 لسنة 2011 وذلك لفائدة أعوان المحاسبة العمومية و أنه احيل على التقاعد قبل إحداث المنحة المذكورة فقام بإيداع مطلب للصندوق المقام ضده في 2014/01/16 قصد العمل على تعديل جريته إلا ان مطلبه جوبه بالرفض بتعلة ان هذه المنحة تخضع لمعايير ومقايض أثناء تدخل العون المباشر لعملية المراقبة والاستخلاص وقد كان المدعي يقوم بنفس عمليات المحاسبة التي يقوم بها نظراؤه المباشرون والذين يتمتعون بهذه المنحة وبالتالي واستنادا للتعديل الالي للجارية فهو يطلب القضاء بالزام المدعى عليهما المكلف العام بنزاعات الدولة في حق وزارة المالية والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بتفعيل الفصل 37 من القانون عدد 43 لسنة 2007 باعتباره مستحقا لمنحة المراقبة والاستخلاص مع احتساب مخلفات الجارية.

وحيث اصدرت محكمة البداية حكمها عدد 8424 بتاريخ 2016/03/14 والقاضي نصه " قضت المحكمة ابتدائيا بتعديل جرایة المدعي واعتبارها تقدر ب 1438.275 دينار بداية من غرة اوت 2016 وإلزام المدعى عليه الثاني الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بصرفها على ذلك النحو كإلزامه بأن يؤدي له 17.610.000 دينار بعنوان مخلفات الجرایة عن الفترة الممتدة من 2010/01/01 إلى غاية موفى أوت 2015 كتغريمه لفائدة المدعي ب200.000 دينار بعنوان أجور محاماة معدلة وحمل المصاريف القانونية عليه."

وحيث استأنف المحكوم ضده الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية متمسكا بمخالفة الحكم المطعون فيه لمقتضيات الأمر عدد 3399 لسنة 2011 وخاصة الفصل 3 باعتبار ان منحة المراقبة والاستخلاص تسند لأعوان وزارة المالية والمدرسة الوطنية للمالية وتحتسب على أساس عدد من النقاط وتحدد حسب الصنف الذي ينتمي اليه المنتفع ودرجة تدخله في أعمال المراقبة والاستخلاص ويتم تقييم مقدارها طبقا لعدد تقييمي يسنده الرئيس المباشر وتخضع بالتالي لمقاييس المباشرة ولا يتم اسنادها بصفة الية وبالتالي فأحكام الفصل 37 من القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 05 مارس 1985 المتعلق بنظام التقاعد في القطاع العمومي لا تنسحب على المستأنف ضده في غياب شروط اسناد منحة المراقبة والاستخلاص.

وقد اصدرت المحكمة الابتدائية بتونس بوصفها محكمة استئناف للأحكام الصادرة عن قاضي الضمان الاجتماعي حكمها عدد 82373 بتاريخ 28 اكتوبر 2016 والقاضي نصه " قضت المحكمة نهائيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الاصل بإقرار الحكم الابتدائي والعمل به طبق نصه وحمل المصاريف القانونية على المستأنف في شخص ممثله القانوني."

وحيث تعقبه المحكوم ضده الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ناسبا له مخالفة مقتضيات الامر عدد 3399 لسنة 2011.

وحيث اصدرت محكمة التعقيب قرارها عدد 2017 /46402 بتاريخ 2017/06/30 والقاضي نصه: " قررت المحكمة قبول مطلب التعقيب شكلا وفي الأصل بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على المحكمة الابتدائية بتونس بوصفها محكمة استئناف للأحكام الصادرة عن قاضي الضمان الاجتماعي بها للنظر فيها مجددا بهيئة أخرى." بناء على انه يؤخذ من احكام الفصل 1 من الامر عدد 33999 لسنة 2011 ان المنتفع بمنحة المراقبة والاستخلاص يجب أن يكون مباشرا لعمله وبالتالي فالمتقاعدين غير مشمولين بها وهو ما يتدعم من خلال الفصول 2 و3 و 4 و 5 والتي تم التعرض فيها إلى اسس احتساب المنحة والتي لا يمكن أن تتوفر الا من قبل الاعوان الحاليين على التقاعد ليس فيه خرق للفصل 37 جديد من القانون عدد 12 لسنة 1985 وبذلك فان اعتماد محكمة البداية على الفصل 26 من الامر عدد 3399 لسنة 2011 للقول بعدم استثناء المتقاعدين من الانتفاع بهذه المنحة يبقى في غير طريقه ومخالفا للفصل 1 الذي يشترط ان يكون العامل مباشرا لعمله خاصة ان هذا الفصل تعلق بالأعوان المباشرين الذين تم عزلهم وإيقافهم عن العمل .

وحيث طلب المستأنف ضده اعادة نشر القضية متمسكا بإقرار الحكم الابتدائي فأصدرت محكمة الاحالة القرار المشار اليه عددا و تاريخا ونصا استنادا الى انه اعمال للفصول 1 و2 و3 و 4 فانه لا يتصور ان يقع اعمال مقاييس اسناد المنحة على الاعوان المحالين على التقاعد ضرورة أنها تقتضي المباشرة الفعلية للوظيفة فهي تعد من المنح غير القارة التي يرتبط مقدارها بمدى توفر الشروط المذكورة على انه وبقراءة الفصل 26 من الامر المذكور يتضح ان احكامه قد شملت المحالين على التقاعد وحدد لهم مقاييس خاصة لإسناد المنحة على ان مقتضياته تطبق بصفة فورية ولا مجال لتطبيقه على الوضعيات السابقة طالما لم يقع التنصيب على ذلك صراحة وانه طالما ثبت ان المدعي في الاصل قد احيل على التقاعد منذ سنة 2006 فان ذلك يفترض بداهة عدم انطباق احكام الامر عدد 3399 لسنة 2011 عليه الا انه بموجب الامر عدد 509 لسنة 2017 المؤرخ في 29 افريل 2017 تم تنقيح وإتمام الامر عدد 3399 لسنة 2011 المؤرخ في

2011/11/05 المتعلق بمنحة المراقبة والاستخلاص المسندة لأعوان وزارة المالية والمدرسة الوطنية للمالية اذ اقتضى الفصل 26 مكرر على خضوع منحة المراقبة والاستخلاص الى الحجز بعنوان المساهمة في نظام التقاعد والحيفة الاجتماعية وقد اقتضى الفصل 27 مكرر من جهة أخرى في فقرته الأولى انه تسند ولغاية احتساب التعديل الالي لجراية التقاعد على معنى احكام الفصل 37 من القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 1985/03/05 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي منحة المراقبة والاستخلاص لفائدة الاعوان المحالين على التقاعد قبل صدور الأمر عدد 3399 لسنة 2011 المؤرخ في 2011/11/05 المتعلق بمنحة المراقبة والاستخلاص المسندة لأعوان وزارة المالية والمدرسة الوطنية للمالية."والذي يستخلص منه ان هذه المنحة تنطبق عليها شروط التعديل الالي للجراية المنصوص عليها بالفصل 37 من القانون عدد 12 لسنة 1985 باعتبار انها منحة قارة ومرتبطة بالرتبة التي تم على اساسها تصفية الجراية مما يوجب ضرورة تسوية وضعية المستأنف وذلك بإدماج تلك المنحة في جرايته منذ جانفي 2010 باعتبار ان الامر عدد 3399 لسنة 2011 قد نص على انطباق اثاره المالية بصفة رجعية منذ 2010 طبق ما انتهى اليه تقرير الاختبار المأذون به بما يجعل حكم البداية في طريقه .

وحيث طعن المستأنف بواسطة نائبه في القرار المذكور بالتعقيب استنادا الاسباب التالية:

مستندات التعقيب: مطعن وحيد ضعف التعليل وخرق القانون وهضم حقوق الدفاع

قولا أن المعقب كان تمسك لدى محكمة الاستئناف بان محكمة التعقيب في قرارها عدد 46401 قد أحسنت تطبيق الامر عدد 3399 لسنة 2011 للأسباب التي بينتها ضمن قرارها حين اشارت ضمن حيثياته بما لا يحتمل التأويل انه لا يمكن سحبه على المتقاعدین.

وأن ما يدعم سلامة هذا التمشي صدور الامر الحكومي عدد 509 لسنة 2017 المؤرخ في 28 أبريل 2017 المتعلق بتنقيح وإتمام الامر عدد 3399 لسنة 2011 المتعلق بمنحة المراقبة

والاستخلاص المسندة لأعوان وزارة المالية والمدرسة الوطنية المالية الذي سحب هذه المنحة على فئات المتقاعدين .

وقد اقتضت أحكام الفصل 27 من الأمر الحكومي عدد 509 لسنة 2017 ما يلي :

"الفقرة الاولى تسند ولغاية احتساب التعديل الالي لجراية التقاعد على معنى الفصل 37 من القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 05 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد في القطاع العمومي منحة المراقبة والاستخلاص لفائدة الأعوان المحالين على التقاعد قبل صدور الأمر عدد 3399 لسنة 2011 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011 المتعلق بمنحة المراقبة والاستخلاص والمسندة لأعوان وزارة المالية والمدرسة الوطنية."

وقد لاحظ المعقب لمحكمة القرار المنتقد انه تطبيقا للفقرة الثالثة من الفصل 27 مكرر الذي يقتضي انه تضبط قائمة الاعوان المحالين على التقاعد قبل صدور الأمر عدد 3399 من غير المنتفعين بمنحة المراقبة والاستخلاص بمقرر من وزير المالية وتحال على مصالح الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بادر بتسوية وضعية الطالب بإدراج المنحة ضمن قاعدة تصفية جرائته وبإسناده لها بداية من جراية شهر أكتوبر 2017.

وقد تغافلت المحكمة عن دفعاته رغم اهميتها مما جعلها قد هضمت حق الدفاع وأساءت تطبيق نص خاص تهم أحكامه النظام العام واتسم حكمها بالتالي بضعف التعليل.

المحكمة

عن المطعن الوحيد المتعلق بضعف التعليل وخرق القانون وهضم حقوق الدفاع

حيث ان تعليل الاحكام شرط لصحتها وإلرساء ثقة المتقاضى فيما تنطبق به تلك الأحكام من خلال تبيان موقف المحكمة من النزاع المطروح عليها وتوضيح أسباب الفصل فيه على الوجه الذي انتهى اليه.

وحيث انه من المستقر عليه ان واجب التعليل والرد والتمحيص مقصور على الدفوعات الجوهرية المؤثرة على وجه الفصل دوناً عن المنازعات الواهية المفتقدة للجدية كما أن التعليل كما يكون صريحاً من الجائز أن يكون ضمناً يستنتج من خلال تسبب المحكمة لقضائها على نحو يفهم منه الرد على الدفوعات المثارة.

وحيث وفي هذا السياق فإن عدم تعرض محكمة القرار المنتقد صراحة لما تمسك به الطاعن من حصول تسوية المعقب ضده بإدراج المنحة موضوع النزاع ضمن قاعدة تصفية جرائته واسناده لها بداية من شهر أكتوبر 2017 وعدم تناوله بالردّ الصريح لا يورث حكمها اي ضعف في التعليل وهضم لحق الدفاع طالما أن إقرار المحكمة عن صواب للمفعول الرجعي لأحكام الامر عدد 3399 لسنة 2011 واعتبار نفاذه منذ جانفي 2010 يمثل رداً ضمناً على ان دفع الطاعن بتسوية الوضعية منذ اكتوبر 2017 هو دفع واهي وغير صائب قانوناً لكون تلك التسوية الذي تمسك بها لم تأخذ بعين الاعتبار المفعول الرجعي المنصوص عليه صراحة صلب الامر المشار اليه وعليه فان قرار محكمة القرار المنتقد جاء مستكملاً لشروط صحته سواء من حيث حسن تطبيق القانون أو من حيث التعليل السليم بما يكون معه هذا المطعن في غير طريقه واتجه رده.

ولذا ولهذه الاسباب

قررت المحكمة قبول مطلب التعقيب شكلاً ورفضه اصلاً.

صدر هذا القرار عن الدائرة السابعة المجتمعة بحجرة الشورى يوم الاربعاء 13 ماي 2019 برئاسة السيدة سارة العياري وعضوية المستشارتين السيدتين هالة البجار وايمان الشرفي وبحضور المدعي العام السيدة فيروز العباسي وبمساعدة كاتبة المحكمة السيدة أمال بن نصر.

حرر في تاريخه